الاقتصاد الجزائري: حتمية الانطلاقة الصحيحة نحو تحقيق التنويع الاقتصادي في ظل التحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية: دراسة تحليلية خلال الفترة 2014-2024

he Algerian economy: The inevitability of the right start towards achieving economic diversification in light of the regional and international economic transformations - an analytical study during the period: 2014-2024

أحمد عمان*

جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري – الجزائر

Ahmed.omane@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2024/10/15 تاريخ القبول للنشر: 2024/12/08 تاريخ النشر: 2024/12/15

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان وجوب سعي الاقتصاد الجزائري نحو تحقيق الإقلاع الاقتصادي المستديم، من خلال تحقيق لقفزات في شتى المجالات والقطاعات، وهذا لتجنب التركيز الكامل على قطاع المحروقات في تشكيلة الصادرات الجزائرية.

وقد قمنا من خلالها بحصر للمصطلحات ذات الصلة بالإقلاع الاقتصادي وتقديم للشروط الأساسية والواجبة لتحقيقه، ومن ثم محاولة تقييم أداء الاقتصاد الجزائري بتطبيق مؤشر H.H لقياس التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2014-2022، وهي الفترة التي عرفت عدة أزمات من تهاوي أسعار النفط سنة 2014 وأزمة كوفيد 19 سنة 2019 وتآكل احتياطي الصرف للبلاد، وتم التوصل إلى حتمية توسيع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات وتعزيز الصادرات غير النفطية، وزيادة التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة ودعم أكثر لقطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات.

الكلمات المفتاحية: إقلاع اقتصادي؛ تنويع اقتصادي؛ نمو اقتصادي؛ اقتصاد جزائري.

تصنيفات JEL: O43; Q32 ;C8

Abstract:

This study aimed to demonstrate the necessity of Algeria seeking to achieve sustainable economic take-off, by achieving leaps in various fields and sectors, in order to avoid complete facus on the hydrocarbons sectorin the Algerian export mix.

Through it, we have made an inventory of the terms related to economic take-off and necessary conditions for achieving it, and then we have attempted to evaluate the performance of the Algerian economy by applying the H.H index to measure economic diversification during the period 2014-2022, this is a period that witnessed several crises, including the collapse of oil prices in 2014 and the Covid 19 crisis in 2019 and the erosion of the country's exchange rserves, the imperative was reached to expand investments outside the hydrocarbon sector, enhance non-oil exports, increase the trend towards exploiting renewable energies, and provide more support for the industrial, agricultural and service sectors.

Keywords: Economic take-off; Economic diversification; Economic Growth; Algerian economy.

Jel Classification Codes: O43; Q32 ; C8

*أحمد عمان

1. مقدمة:

في ظل المعطيات الاقتصادية الداخلية والتحديات والرهانات المرفوعة محليا بالجزائر، ومع تجمل التغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية الحاصلة سابقا وحالوالما ، حتمل الحدوث مستقبلا، وكذا مختلف الصراعات الاقتصادية والأزمات العالمية وجب على الاقتصاد الجزائري التعامل مع الفلسفة والواقع الجديد للوضع الاقتصادي العالمي، وخير دليل تعدد وتيرة حدوث الأزمات المالية والاقتصادية والصحية وغيرها وتطورها، وليس ببعيد الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 ولتعزيز متانة وصلابة الاقتصاد الجزائري ولمواجهة شتى الأخطار وجب السعي الحثيث والصحيح نحو الإقلاع الاقتصادي المستديم، والذي بدورة يتيح لها الطريق نحو تجسيد التنويع الاقتصادي المأمول بمفهومه الشامل، من خلال تسخير كل الطاقاتوالقطاعات الاقتصادية بالجزائر والعمل على تحفيزها لجعلها منتجة للثروة خارج قطاع المحروقات، وأكيد هناك العديد من الإشكاليات التي تواجه الاقتصاد الجزائري لتحقيق هذا الهدف، وعليه نطرح السؤال الرئيس لدراستنا:

ما هي السبل الكفيلة للانطلاقة الصحيحة نحو تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الإمكانات المتاحة؟

1.1.الأسئلة الفرعية:

للإجابة على هذا السؤال نطرح الأسئلة التالية:

- ما هي أهم الشروط الداعمة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي المستديم نحو التنويع الاقتصادي بالجزائر؟
- ما هي مختلف الإمكانات المتاحة ومستويات التنويع المحققة لتحقيق الانتقال الاقتصادي بالجزائر؟

2.1.أهداف الدراسة: تكمن أهداف الدراسة فيما يلي:

- تبيان للمصطلحات ذات الصلة بالإقلاع الاقتصادي؛
- حصر لأهم الشروطالداعمة والمساعدة على تجسيد الإقلاع الاقتصادي؛
- تتبع لمسار الاقتصاد الجزائري في تطبيق برامج الاستثمار نحو تحقيق الإقلاع الاقتصادي وقياس لمستويات التنويع الاقتصادي المحققة خلال الفترة 2014-2022؛
- تحليل لإمكانات الاقتصاد الجزائري في ظل الميل الشديد والرغبة نحو تحقيق الإقلاع الاقتصادي خلال الفترة 2022-2024.

2. الدراسات السابقة:

سنحاول الاعتماد في مجمل دراساتنا السابقة على ما تم التطرق له من اسهامات في معطيات غزيرة على مستوى البوابة الوطنية للمجلات العلمية الجزائرية ASJP، والتي تعتبر مكسبا علميا هاما وقيمة مضافة ولبنة أساسية لأصحاب المسؤولية وللباحثين والأكاديمين ولشرائح واسعة من المجتمع، كما يمكن الاستناد عليها في عملية التحليل والتقييم الموضوعي، والتقويم المستمر وفي اختيار القرارات الصائبة للشأن الاقتصادي، وفيما يلي نذكر منها:

- **دراسة بوصالح سمية وعبدوس عبد العزيز بعنوان: الاقلاع الاقتصادي في الجزائر بين انفاق متنامي وقطاع مهيمن** مقال علمي منشور بمجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية بجامعة الجلفة العدد السادس سنة 2014، بحيث حاول من خلاله الباحثان ابراز مختلف البرامج التنموية التي ساهمت بتقديم دفع قوي للاقتصاد الجزائري وبشكل خاص لقطاعي الصناعة والفلاحة، مع تحديد لأهم الجهود المبذولة خلال الفترة 1998-2014، ومن خلال الدراسة

التحليلية توصلا الباحثان بأن النتائج المتوقعة من القطاعات الممولة لم ترقى لمستوى التمويل برغم تأثرها بأزمة المحروقات لسنة 2014.

- **دراسة مدوري حادة ومكيديش محمد بعنوان: علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019**، مقال علمي منشور في مجلة دفاتر MECAS بجامعة تلمسان في العدد الأول 2021، بحيث هدفت الدراسة لقياس أثر التنويع الاقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر استنادا الى نموذجين للاقتصاد القياسي؛ الأول يستند على تبيان العلاقة بين السياسة التجارية وتنويع الصادرات، أما الثاني ركز على اكتشاف العلاقة السببية بين التنويع الاقتصادي في شقه المرتبط بالصادرات والناتج المحلي وتكوين ثابت رأس المال من ناحية ومؤشر النمو للتنمية الاقتصادية، وتم التوصل الى وجود علاقة طويلة الأمد وتأثير ذا بعد سلبي بين السياسة التجارية وتنويع الصادرات من ناحية، و وبنفس الاتجاه بين التنويع ومؤشر التنمية، ويعيد الباحثان السبب الأساسي لذلك في الاعتماد المفرط للتنويع الاقتصادي على المورد النفطي.
- **دراسة عز الدين علي بعنوان: التنويع الاقتصادي في الجزائر بين البرامج التنموية وتحديات الواقع**؛ مقال علمي منشور بمجلة دراسات اقتصادية بجامعة الجلفة العدد الأول لسنة 2022، بحيث هدف فيه الباحث لمحاولة تبيان مدى نجاعة البرامج التنموية المطبقة في الجزائر بغية التخلص التدريجي للاقتصاد الوطني من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي المأمول، وقد خلصت الدراسة أنه برغم الجهود المبذولة لم تصل للغايات المطلوبة والنسب المرجو تحقيقها للتنويع الاقتصادي، رغم ادراك قفزات مرضية في مجال البنية التحتية والتنمية البشرية اضافة لقطاعي الصناعة والفلاحة والتي يمكن البناء عليها لتحقيق الاقلاع الاقتصادي في الجزائر.
- **دراسة سليم مجلخ ووليد بشيشي بعنوان: قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019**، مقال علمي منشور بالمجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير بجامعة وهران 2 العدد الأول لسنة 2022، حيث ركز الباحثان على سياسة التنويع الاقتصادي المنتهجة بالجزائر، ومن خلال دراسة تحليلية استنادا الى مؤشر HHH والذي جاءت نتائجه قريبة من الواحد، توصلا الى وجود ضعف وهشاشة في تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي في الدول النامية كونها تسير وفق حلقة مفرغة، وغياب شبه كلي للأليات الكفيلة بتجسيده.

من خلال مجمل الدراسات السابقة نلاحظ شبه توافق بين مختلف الخبراء والباحثين في أن الاقتصاد الجزائري عرف عدة برامج تمويلية كبيرة وبطريقة دورية كدفعات متتالية منذ بداية الألفية الثالثة، وكان الهدف الأساس تحقيق الاقلاع الاقتصادي كلبنة أولى، تليها تحقيق نسب متزايدة في التنويع الاقتصادي، رغم الجهود المبذولة يرى الأغلبية أنها لم تحقق النسب المطلوبة أو المنشودة مقارنة بما تم رصده مع حدوث تطور مقبول في مجال البنية التحتية وبعض الصناعات الخفيفة، وعليه وجب الاهتمام أكثر بعدة قطاعات ومجالات مدرة للقيم المضافة وتساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية، فاضافة لإعادة تنظيم لقطاعي الصناعة والفلاحة؛ زيادة تدعيم ومرافقة مجال الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة وقطاع الخدمات والسياحة، وهو ما يتم المضي نحوه خلال السنوات القليلة الأخيرة.

3. المفاهيم الأساسية للمصطلحات ذات الصلة

3. 1. فكرة الإقلاع الاقتصادي

يشاع استخدام مصطلح الإقلاع الاقتصادي في المجالات والعلوم التي تعنى بشؤون النمو ومجالات التنمية الاقتصادية، حيث يربط المعجم الاقتصادي أن الإقلاع الاقتصادي يستند بالأساس على فكرة وتوجه الأستاذ "روستو" في نظريته المعروفة بالتطور الاقتصادي، والذي عمل فيها تقسيمه لخمسةمراحل رئيسية؛ أولها ما يسمى بالانطلاق أو الإقلاع الاقتصادي، وهي المرحلة التي تهزم من خلالها كل القوى المضادة والمعاكسة فيما بينها، وكذا تلك القوى المقاومة للتقدم والزيادة والنماء، والتي من خلالها يبدأ متوسط الدخل الفردي بالزيادة مصاحبا بالموازاة بتغيرات جذرية في مراحل وتقنيات الإنتاج التي تقدمها فئة محددة من المجتمع، والت بدورها تتسم بالصدق والتفاني في العمل وتتمتع بروح الابداع والتجديد والابتكار، وقد ظهر جليا تحليل هذا المفهوموشرحه في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" حيث قال: بأن التنمية هي ظاهرة حتمية لجميع الاقتصادياتوتسير بها الدول تدريجيا، والمسألة فقط تكمن في أن هناك تسابق بين اقتصاديات تلك الدول في الشروع والبدء في سلك ذلكالطريق والمضي في السباق والمتعلق أساسا بالمنحى والسياق الخطي للتنمية الاقتصادية (خشيب، 2014، صفحة 01). كما تجدر الإشارة أن مجال تأثير القيم على المستوى الكلي للاقتصاد أو ما يطلق عليه ببصمات التنمية الاقتصادية قد أخذ حيزا وتوجها كبيرا وهاما في شتى الدراسات والبحوث الاقتصادية التنموية، وقد توصلت وبينتجل تجارب الإقلاع أو الانطلاق الاقتصادي الناجحة والصائبة إلى ضرورة توزع انتشار نطاق تلك القيم النهضوية الملائمة والمرادفة والمتزامنة لانطلاق التنمية الاقتصادية وديمومتها بين أفراد المجتمع، حيث يعتبر ذلك شرطا رئيسا وركيزة أساسية وضمانة لا بديل عنها لتحقيق التجسيد المرحلي لتنويع الاقتصادي المنشود، وتبنى كذلك المنظر والاقتصادي الأمريكي ذو الأصول اليابانية "جورج ويليام أوشي" صاحب نظرية Z الإدارية، والذي استوحى وربط في نظريته ما تم تحقيقه ووصلت له دولة اليابان من تطور وتقدمبنتاج وحدة المجتمع الياباني وأخلاقه الشعب وتمسكه المنظر تجذر والمتأصل بعاداته وتقاليده واستمراريته وتفانيه في العمل (بن سانية، 2015، صفحة 793)، كماولوحظ الارتباط الوثيق باتجاه إيجابي في تطور فكر الشعوب وانتشار ميزة الاتقان والتفانيوروح العمل الصادق المستمر وبالصرامة المطلوبة، والذي يعتبر دعامة صلبة ومباشرة تساهم في تسريع حدوث وتيرة حقب الإقلاع الاقتصادي للمرور للمراحل التي بعده في تطوير الاقتصاد وتنميته، أي جوهره الحقيقي يكمن في تجسيد هل تطور متواتر بمنحى متصاعد لمجموعة قطاعاتمحددة من خلال تطبيق مختلف التقنيات العلمية والعملية في الصناعة الحديثة، وعليه تختلف فكرة الإقلاع والانطلاق الاقتصادي عن الطفرات الصناعية المرحلية فهو يعتمد على هذه الأخيرة ويزامن حصولها لجعل تلك العمليات المرحلية مستدامة ومستمرة ذاتيا وليست مجرد عمليات ظرفية فاشلة وفاقعات وقتية، كما تجدر الاشارة بأنه لا يجب الحفاظ على زخم ومستوىالتطور والتقدم في مجالات وقطاعات معينة؛ بل وجب تشعبه وتنوعه من ناحية، وكذاتطوره وتوزيعه لفرق جهات مختلفة من رواد الأعمال والحرفيين والصناع والتقنيين المختصين من ناحية أخرى، مع ضرورة الزامية إضفاء الطابع التنظيمي المرتب على مصادر وموارد رأس المال بطريقة تتيح وتمكنالاقتصاد الوطني من التوسع والنضوج المطلوب، وتجعله يتمتع بالمرونة الكافية واللازمة مع المستجدات والتغيرات الطارئة المصاحبة للوضعيات الجديدة التي قد تحدث (بوحرب، 2021، صفحة 423)، وبالتالي مقدرة المجتمعات والدول على المضي والسير بخطى ثابتة نحو المحافظة والمساهمة الدورية والمستمرة في تحقيق معدلات بوتيرة ثابتة لصافي الاستثمار والنمو الاقتصادي سنويا، والتي تكون كأرضية للانطلاق الصائب والتراكمي لروس الأموال للاقتصاد، ومن الناحية غير الاقتصادية عادة ما يشهد ويصاحب الإقلاع الاقتصادي للدول تقدما في المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها لمختلف

الطبقات الاجتماعية،والتي تهدف بالأساس لتطوير أداء وكفاءة الاقتصاد، وبناء عليها وجب إحداث ثقافات جديدة و خلق أفكار ورؤى حديثة في المجتمعات ذات التفكير التقليدي(ROSTOW, 1959, p. 07) .

2.3. معنى التنويع الاقتصادي

يتمثل مفهوم التنويع الاقتصادي بالأساس في عملية التوسع في الأنشطة والعمليات الاقتصادية من إنتاج وخلق للسلع وعرض لمختلف الخدمات، وبالتالي فهو يؤدي ويدعم سبل تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدى المتوسط والطويل وهذا من خلال عملية تنويع للأسس والمصادر الاقتصادية المستغلة، ويكون أيضا بتسطير برامج وخطط مدروسة وضبط لاستراتيجيات تحدد من خلالها مختلف الآفاق المستهدفة والكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة للدولة. أي التنويع الاقتصادي يساهم بشكل مباشر في القدرة الاقتصاد الوطني على تعزيز المرونة اللازمة وقابلية التكيف مع الظروف الحالية والمستقبلية وحجبه عن إشكالية اصطدامه بنفاذ الطاقات والموارد الطبيعية ومختلف التقلبات للدورات الاقتصادية، ويسهم أيضا في توفير وتلبية شتى الحاجات الأساسية للمجتمع كالغذاء والدواء وإتاحة فرص العمل ...الخ، ويعمل على ضبط وتنظيم الأسس القاعدية لتطوير الكوادر البشرية والقدرات العلمية والتكنولوجية بما يخلق ويتيح لفرص متساوية بين الأجيال. (مدوري و مكيدش، 2021، صفحة 425).

كما يعمل التنويع الاقتصادي على جعل اقتصاديات النفط والطاقة أو الاقتصاديات ذات المصدر الواحد للموارد تتجنب الوقوع في المرض الهولندي من خلال مساهمته رفع صادراتها النفطية وتنويعها أو دمج لعدة موارد ومصادر مما يرفع من قيم صرف عملتها مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى نظير زيادة الطلب عليها، وفي المقابل تقلص لمقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، وكنتيجة حتمية ترتفع الواردات وتنخفض الصادرات من المنتجات غير النفطية والطاقية (لحول، كرار، و بن ديمة، 2021، صفحة 152)، كما تكمن المشكلة أيضا بأن تصبح العائدات النفطية المصدر الأساسي لموارد الميزانية العامة، وأكثر منه تتحكم في حركية وديناميكية كل القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات، والتي بدورها يتوقف مستوى آدائها أساسا على قوة وسلوك سوق النفط وعائداته، وهنا يرى كلا من Sachs; Warner، اللذان وحدا وحددا العلاقة السلبية بين الاعتماد على الموارد الطبيعية وتحقيق النمو الاقتصادي، وهو ما يعرف حاليا بمفارقات الوفرة أو نقمة الموارد الطبيعية(Sachs & Warner, 1995, pp. 1-54) ، كما نشير بأن التنويع الاقتصادي يجزأ إلى نوعين هما التنويع العمودي والأفقي، فالأول يعني استغلال وتوجيه مخرجات نشاط (المادة الخام)كمدخلات في نشاطات أخرى، أما الثاني فهو عملية خلق وانبثاق لفرص جديدة لمنتجات مستحدثة ومبتكرة كمرحلة التعدين مثلا (طلحاوي و مدياني، 2016، صفحة 147).

كما ويسعى التنويع الاقتصادي لتحقيق عدد أكبر من الوحدات كمصادر الدخل، والتي تدخل في سياسة تعزيز قدرات البلد ضمن إطار التنافسية العادية الإقليمية والعالمية، وذلك عبر مساهماته في رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات مختلفة ومتنوعة. ما يجعل الاقتصاد قائما على الحاجة المستمرة إلى النهوض والارتقاء بواقع تلك القطاعات تدريجيا لتكون كبدائل تعويضية يمكنها أن تحل محل المورد التقليدي الوحيد. (حفاظ و حفاظ، 2017، صفحة 429)، كما يمكن القول بأن التنويع الاقتصادي هو تلك العملية التي تحوي خروج الاقتصاد من حالة الانحصار في مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على قطاع رئيسي معين أو سلعة أساسية وحيدة في الحصول على الموارد لأن وفرة الموارد الطبيعية تؤثر على بقاء اللامساواة من خلال تطور مؤسسات رديئة من حيث الأداء(Mallaye, Yogo, & Timba, p. 9) ، وذلك من خلال إقامة قاعدة اقتصادية ثابتة وصلبة، تتميز بالتنوع والثراء في الأنشطة والعمليات الانتاجية والتكاملية بين القطاعات، كما وتستجيب للمتطلبات والحاجات الأساسية المتزايدة للمجتمع، وتوفر الحماية اللازمة للاقتصاد من مختلف الصدمات الخارجية والمطبات الدورية

وتتصف بضمان وجود روابط داخلية متينة بين القطاعات الإنتاجية المدرة للقيم المصافة؛ مما يوفر حد أدنى من الترابط والتكامل فما بينهم (صادق، 2014، صفحة 04). وبشكل عام للتنويع الاقتصادي عدة دوافع وغايات،يمكن ابرازها في النقاط التالية:

- تخفيف حدة المخاطر وتقليل مستوى حدوث الأزمات؛ بحيث أن الاقتصاديات غزيرة التنوع تعتبر الأقل درجة حساسية وتأثر للتقلبات الاقتصادية لأن المخاطر والأزمات عامة تؤثر بشكل مباشر على القطاعات المختلفة المرتبطة ارتباطا ايجابيا، وهذا ما أشارت له دراسات الباحث Massell سنة 1970 كتأكيد لفرضيته؛
- يساهم في تحقيق معدلات مقبولة ومستمرة للنمو الاقتصادي، بحيث ترتبط نظريات النمو ارتباطا وثيقا بالتنويع الاقتصادي، فمثلا لا حصرا نموذج Romer أكد على تأثير تعدد المدخلات على النمو، وعليه فالاقتصاد الذي يتمتع بتنوع في مجمل المنتجات ومعروض الخدمات، هذه الأخيرة تمثل بابا رئيسا لمصادر تساهم في رفع الإيرادات والتي تزيد بدورها في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وقد أثبتت التجارب وعلى وجه الخصوص أن رفع معدلات النمو الاقتصادي والإنتاجية في الاقتصاديات مرتبط أساسا بتحقيق قفزات في التنويع الاقتصادي في شتى المجالات والقطاعات؛
- تناقص وكذا إمكانية نضوب وزوال الموارد الطبيعية وزوالها حتمية لا مفر منها وأمر واقعي ومنطقي (النفط – الغاز ...الخ)؛ وهو ما تشير له بصراحة فلسفة ولب المشكلة الاقتصادية، لهذا تحتم وتطلب من القائمين على تسيير اقتصاديات الدول إلى السعي لإيجاد بدائل رأسمالية من ناحية، وخطط تمويلية جديدة تعوض تناقص وزوال تلك الموارد من جهة أخرى، وبطبيعة الحال يتحقق كل هذا من خلال ضبط لآليات جديدة في الاقتصاد تمس مختلف القطاعات المنتجة، والعمل على تنويع مداخيله وتنويع منتجاته. (نوي، 2018، الصفحات 181-182)

3.3.الإنعاش الاقتصادي

من المبادئ الأساسية الهامة في الاقتصاد الكلي هو إمكانية استخدام الموازنة العامة في تعزيز الطلب وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني عندما يكون في حالة ركود، حيث تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي أحد الأدوات وطرق الموازنة التي تستعملها السلطات العمومية في التأثير على الوضعية الاقتصادية في المدى القريب، أي هي بالأساس سياسة ظرفية، تهدف لدعم النشاط الاقتصادي بتنشيط الطلب الكي، مع دعم النشاطات المنتجة والمدرة للقيمة المضافة والمدعمة لخلق مناصب توظيف، إضافة لتهيئة وإقامة منشآت قاعدية تسمح بإعادة بعث الأنشطة الاقتصادية والتجارية التي تلبي الحاجات الأساسية للمجتمع، وهذا دعما للتنمية المحلية والبشرية وتحسينا لظروف معيشة الساكنة، ويكون هذا طبعا باستخدام واستغلال الوسائل الميزانياتية المتاحة (بوشارب و خزاز، 2019، صفحة 117). أي الإنعاش الاقتصادي هو عبارة عن برنامج عمل تعتمد السلطات العمومية من أجل تحريك ودفع الاقتصاد الوطني ويكون محدد بمدة زمنية، وتكون غايته بالأساس دعم النشاط الاقتصادي للخروج من حالة الركود القائم للاقتصاد، ويكون ذلك بتحفيز قوى العرض والطلب من أجل تحقيق مستويات متزايدة للنمو الاقتصادي، ورفع للإنتاجية وخلق لمناصب شغل جديدة (مشوك، 2018، صفحة 611).

كخلاصة عامة وللربط بين تلك المصطلحات ذات الصلة يمكن القول بأنه لابد من القائمين على تسيير الشؤون الاقتصادية العمل على ضبط ووضع خطط وبرامج إنعاش اقتصادي تتماشى وتتأقلم مع الظروف والإمكانات المتوفرة بالاقتصاد، حيث تكون في شكل مراحل متتالية ومترابطة وبمدد محددة شريطة تعبئة وتجميع كل الموارد المتاحة وتوجيهها بمنهجية قطاعية مدروسة تمس كل القطاعات الحيوية عن طريق استغلال ميكانيزمات وآليات الموازنة العامة للخروج من

حالة الركود القائم، وتكون مراحلالإنعاشمتكاملة فيما بينها، وباختراق لقطاعات جديدة أو تلك التي لم تكن مؤثرة سابقا من خلال العمل على تطوير أدائها باستغلال تلك ا لبرامجبحيث تؤطروتعبد الطريق وتهيئ مناخ العملنحو تحقيق الانطلاق والإقلاع الاقتصادي الصحيح، والذي يتم بالديمومة في النشاط وبمعدلات ثابتة في النمو الاقتصادي، وهو بدوره يقدم اللبنات الأولى والمؤشرات الصائبة في بلوغ تلك القطاعات حالة النشاط الدائم من جهة، ويخلق مستوى أكبر من التناغم والتفاعل بين مختلف تلك القطاعات والفاعلين فيها، وبالتالي يسهم في تحقيقلمستويات أعلى من القيم المضافة والموارد وعليه المضي نحو تحقيق وتجسيد للتنويع الاقتصادي المستديم.

4.الشروط الأساسية المسبقة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي نحو تجسيد التنويع: (بوحرب، 2021، صفحة 425)

مصدر وفلسفة الفكرة الأولى للإقلاع الاقتصادي كانت من أوربا الغربية، فمن خلال مجمل التطورات المتتالية للعلم الحديث والاكتشافات والابتكارات المرافقة له والمتلاحقة ومع المساعي لاكتشاف أراضي جديدة، وكذا عمليات الاستحواذ على أخرى في شكل مستعمرات ومختلف الكشوفات والمكتسبات القديمة للاقتصاد الأوربي جعل الدافع الصريح لبلورة تقنيات مستحدثة تكون مجدولة ومنظمة في إستراتيجية محددة أمرا ملحا ومنطقيا، وبالتالي مع اتساع الطلب في السوق الأوربية داخليا وخارجيا، وبالتالي زيادة الإنتاج ومحاولة والتخصص فيه وارتفاع التبعية الإقليمية والدولية والحاجة المتزايدة للتمويل وخلق سبل أخرى فيه، نظير الارتفاع في حوافز السوق لخلق مناصب إنتاج جديدة، وعليه وقصد تعزيز العملية الاقتصادية بكاملها من خلال التوسع والانتشار الجيد في تنشيط التجارة لتجسيد القفزات الفعلية واللازمة للاقتصاد الأوربي، ومن بين أهم الشروط لتحقيق الإقلاع الاقتصادي نحو رؤية مستقبلية لتجسيد التنويع الاقتصادي مايلي:

- السعي الحثيث لتحقيق التراكم في رأس المال الاجتماعي العام خاصة في مجالات النقل وتوسيع البنية التحتية وقطاع الأشغال العمومية، وهذا للسماح بإنشاء أسواق محلية والاستغلال الأمثل والكفء للموارد المتاحة وتمكين القائمين عليها من السيطرة الفعلية والجيدة عليها؛
- إحداث ثورة تكنولوجية ورقمية تصاحب وتتابعتطور الانتاجبقطاع الفلاحة، بحيث كلما كانت هناك زيادات ومعرفة مصادرها ومتابعتها في إنتاجية القطاع الزراعي والفلاحي كلما جنب الاقتصاد من الوقوع في اختناق عملية التحديث والتطوير واتاح له المعرفة الدقيقة بالمعطيات المتوفرة، وبالتالي خلق نموذج يتميز بنوع من الاتزان والتوافق في الانتشار الجغرافي للمجتمع؛
- السعي للرفع من الواردات ملة من خلال عملية ضبط للسياسات للتسويقية الم ، طبقة على الموارد الطبيعية المتاحة بالإضافة إلى الواردات الرأسمالية الأخرى، حيث كانت الرغبة في الوصول المتزايد إلى النقد الأجنبي مطلبا يسمح للمناطق الأقل نمو وتطور بزيادة المعروض من الوسائل والمواد الخام الصناعية التي تستطيع توفيرها بنفسها.

5. أهمية الإقلاع الاقتصادي كمرحلة لتجسيد التنويع الاقتصادي

يمكن تلخيص الأهمية خاصة للدول التي يعتمد اقتصادها على المحروقات أو الموارد الطبيعية، والتي من بينها الجزائر، فيما يلي: (بللعما و بن عبد الفتاح، 2020، صفحة 12)

- تسطير وضبط لقواعد دقيقة والتي تعتبر كأرضية انطلاق نحو بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والقادمة، وهذا بمنحى بعيد عن قطاع المحروقات والطاقة التقليدية وتشجيع للاستثمارات المحلية والخاصة والأجنبية في مجال الطاقات البديلة؛
- إحداث قفزات تنموية والسعي لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة إقليميا ومتزنة جهويا؛

- السعي الحثيث لخلق التوازن والاستقرار اللازمين في الموازنة العامة، ويكون من خلال تفعيل إنتاجية مختلف القطاعات خارج المحروقات للمساهمة في الرفع من قيمها المضافة؛
- الرسم والضبط المدروس والتنفيذ الصحيح للخطط الحالية والمستقبلية طويلة المدى من خلال توفير ما يحتاجه ذلك التخطيط من معطيات وخبرات محلية وأجنبية، وكذا دعمه بكافة الوسائل والمعدات من جهة، وبالتنظيم الإداري للمؤسسات والمرافقة والتمويل بالأموال الكافي بغرض التطبيق الفعلي له من ناحية أخرى.

6. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

تجدر الإشارة الى أنه هناك عديد من المؤشرات لقياس مستويات التنويع الاقتصادي نذكر منها ما يلي: (عودة الطائي، 2021، صفحة 55)

- مؤشر أو نموذج هرفندل/هيرشمان، ويعتبر أشهر المؤشرات تطبيقا لقياس التنويع الاقتصادي، بحيث يقوم بحصر النتائج يحصرها 0 و1، فكلما اقترب المؤشر إلى 0 دل على التنويع والعكس، ويحسب وفق القاعدة التالي:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(X_i/X)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

بحيث:

- X_i : إجمالي الناتج المحلي في القطاع؛
- X : إجمالي الناتج المحلي GDP؛
- N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

وعليه استنادا الى التقارير السنوية لبنك الجزائر يمكن عرض وحساب مستويات التنويع الاقتصادي السنوي بالجزائر من خلال الاعتماد على معطيات ايرادات المحروقات واحتساب مؤشر H.H للتنويع في الجدول التالي:

جدول رقم 01: جدول تجميعي تقريبي لإجمالي إيرادات قطاع المحروقات وإجمالي الناتج المحلي للجزائر، وحساب مؤشر هيرفندال- هيرشمان خلال الفترة 2014-2022

الوحدة: مليار دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إيرادات قطاع المحروقات X_i	4657.8	3134.2	6302.5	3699.7	4547.8	3991.4	2575.1	4912.1	8617.4
إجمالي الناتج المحلي X	17228.6	16712.7	17514.6	75.8518	20259.1	20500.2	18476.9	22079.3	27688.8
$(X/X_i)\%$	27.03	18.75	17.64	9219.	22.45	19.47	13.94	22.25	31.12
مؤشر H.H	0.8072	0.8006	0.7923	0.7728	0.7421	0.7847	0.7201	0.6485	0.6125

المصدر: المعلومات مستقاة من التقارير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015 إلى 2022

التحليل: من خلال معطيات الجدول السابق فالقارئ يلاحظ مدى هيمنة قطاع المحروقات على مجمل إيرادات الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة رغم تفاوت حدة الأثر من سنة لأخرى، ومن خلال تطبيق وحساب مؤشر هيرشمانهيرفندالH.H لمستوى التنويع الاقتصادي بالجزائري، بعد الاعتماد على مخرجات ومعطيات تقارير بنك الجزائر خلال الفترة 2014 إلى 2022، نلاحظ انحدار وتناقص في عائدات المحروقات من سنة 2014 إلى 2016 بسبب الأزمة العالمية وتهاوي الأسعار في

بورصة المحروقات – النفط – مع بداية التعافي في حدود سنتي 2017 و 2018 نظير تحرر الطلب العالمي والتقليص التدريجي في مستويات الإنتاج وسحب لنسب تشبع السوق النفطية بعد اجتماع منظمة أوبك، لتعصف الأزمة الصحية العالمية جائحة كورونا من جديد بالاقتصاد العالمي ليتهاوى من جديد سعر النفط الى أدنى مستوياته خلال سنتي 2019 و 2020 ليصل الى حدود 20 دولار للبرميل، وهو ما يعني التقلص الكبير جدا في عائدات ومداخيل الجزائر المتأتية من النفط والغاز، أما في سنة 2021 و 2022 فقد عرف الاقتصاد العلمي انتعاشا منطقيا بعد رفع الحجر وفتح الحدود والمطارات وتحرك التجارة الخارجية واستفاد قطاع المحروقات والطاقة عموما بالجزائر من استقرار وارتفاع الأسعار بمنحى ايجابي نظير الأزمة الأوكرانية الروسية وزيادة الطلب على النفط والغاز الجزائري(أنظر السطر الأول من الجدول السابق)، وبالتالي البحث عن بدائل تمويلية جديدة محلية من غير الطاقة، وهو ما سعت له السلطات من خلال عملية التأطير المستمر للاستيراد – نظم رخص الاستيراد - ومراقبته حماية للإنتاج المحلي واحتياطي الصرف الذي عرف تآكلا كبيرا، وبالموازاة تم تطبيق سياسة التوجه نحو دعم أكبر للقطاع الزراعي والفلاحي لإنتاج منتجات فلاحية وولوج مجال الصناعات الغذائية وهذا لتغطية الطلب المحلي على الأقل كمرحلة أولى، وتوسيع الاستثمار في مجال الصيد البحري وتربية المائيات كمصدر آخر للإنتاج المحلي يوجه نحو الاستهلاك الداخلي وكذا قابلة للتصدير لتقديم قيمة مضافة ودعم الميزان التجاري وتنويعه، وأيضا محاولة الاهتمام بإنشاء المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وربطها بفكرة المقاول الذاتي وحاضنات الأعمال وإنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF كمرافق وداعم لنشاطها وبالتالي مساهمة هذه الأخيرة في توفير مناصب عمل ودعم لمختلف الابتكارات والاستثمار في المقاولة عموما والتكنولوجيا والرقمنة كل هذا ساهم في تنويع الاقتصاد بنسب ايجابية متفاوتة لكنها بطيئة وقليلة، برغم الاعتماد الكبير على قطاع الطاقة التقليدية أي النفط والغاز، وهو ما دعم خفض نسبة المؤشر H.H خاصة بعد سنة 2020 واتجاهه بمنحى تناقصي نحو 0 خلال هذه الفترة لكن النسبة تبقى مرتفعة برغم ميولها نحو الانخفاض، ولو أخذنا المنحى النزولي لمؤشر التنويع الاقتصادي فهو يعتبر مؤشر ايجابي، وهو أيضا دليل على توفر الجزائر على إمكانات كبيرة في شتى المجالات وجب الرفع أكثر ومواصلة تفعيل الإرادة الحثيثة والميول التدريجي نحو دعم المشاريع الإنتاجية خارج المحروقات بالجزائر لتحقيق الانطلاقة الصحيحة نحو تجسيد مساعي التنويع الاقتصادي المنشودة بالجزائر وبالتالي المساهمة في تحقيق ورفع الرفاه الاجتماعي المأمول.فمظاهر التنويع الاقتصادي الحقيقي الموجود حاليا بالجزائر توحي حسب المؤشرات الأولية إلى إمكانية اتساعه وتطورها ليمس عدة مجالات وقطاعات منها؛ كخلق مؤسسات ناشئة رائدة ومرافقة بقطاع السياحة والصناعات التقليدية والتوزيع، وتفسير النسبة الايجابية لمظاهر الانطلاق نحو تجسيد التنويع للاقتصاد الجزائري في مايلي:

- الشروع وبصفة رسمية ووفق رؤية علمية،ممنهجة ومدروسة في الاستثمار الحقيقي في مجال الحديد والصلب، وهذا من خلال توجيه مخرجات المناجم الأولية كسبل توريد أساسية لقطاع الصناعات الخفيفة والثقيلة بصفة عامة، ومحاولة رفع لنسب إدماج وبوتيرة متزايدة للمنتجات المحلية في عملية التصنيع خاصة في مجال تصنيع وتركيب المركبات بشتى أنواعها؛
- ولوج مجال الاستثمار في قطاع الطاقات البديلة والمتجددة الصديقة للبيئة بالجزائر كمكمل لقطاع الطاقة التقليدية كاستغلال الألواح الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية بالمحيطات الفلاحية؛
- توفير وتكثيف المرافقة العلمية والدعم المالي والمادي لنشاط المؤسسات الناشئة والصغيرة لخلق الثروة، والتي تعتبر كركيزة أساسية وأحد سبل الخروج من الاعتماد المفرط على عائدات المحروقات؛

- إعادة التأهيل لشبكة السدود والأحواض المائية الكبرى، والشروع في الدراسات الهيكلية المتعلقة بتحلية مياه البحر تطبيقا للسياسة الرامية لتحقيق الأمن المائي وكذا لمرافقة قطاع الزراعة؛
- المضي لتحقيق شبه اكتفاء في بعض المنتجات والشعب الفلاحية بالجزائر منها في بعض الخضراوات والفواكه الموسمية مع محاولة ولوج عالم التصدير لها، كتصدير التمور والعنب والحمضيات وغيرها؛
- لبلورة سياسة الأمن الغذائي واقعيا؛ سعت الجزائر لرفع نسب مخرجات الهكتار الواحد للأراضي الزراعية، باعتبار الأرض عاملا مهم من عوامل الإنتاج، وهذا بغرض المساهمة المباشرة في رفع معدلات إنتاج الحبوب والقمح بنوعيه، أي السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض الشعب الزراعية، وتكوين مخزون ذا بعد استراتيجي للاقتصاد الوطني وللمجتمع عموما؛
- تطوير أكثر لقطاع الصناعات الغذائية الفلاحية، كالمصبرات والزيوت الغذائية والعجائن... الخ، والتوجه نحو التصدير للسوق الإفريقية؛
- تأطير وتنظيم نشاط الصيد البحري ومجال تربية المائيات بما يضمن ويتيح الميل نحو تحقيق الاكتفاء الغذائي في هذا المجال الحيوي؛
- تعميم تطبيقات التكنولوجية واستخدام البرمجيات الرقمنة في عدة قطاعات بما يكفل ويعزز من المصداقية والشفافية من ناحية، ويضبط الأرقام الحقيقية التي تستند عليها مجمل القرارات من ناحية أخرى، مع وجوب توفير سبل الأمان والحماية ومكافحة شتى المخاطر التي يتسم بها عالم المعاملات الرقمية؛
- تطور وتوسع نشاط الصناعات المكملة والداعمة لقطاع الأشغال العمومية والبناء، كتشجيع صناعة وتجارة الزجاج والبلاستيك، الخشب، الاسمنت؛
- تطبيقا لسياسة ومقاربة الأمن الطاقوي؛ التجسيد الفعلي للصناعات الكيميائية في مجال مشتقات المحروقات، وإنتاج الغاز والبنزين وزيت تشحيم محركات المركبات وغيرها، لتغطية الطلب المحلي المتزايد على هذه المنتجات؛
- زيادة معدلات ومستويات الإنتاج المحلي في مجالات الجلود والألبسة والصناعات التقليدية؛
- زيادة نسب الإنتاج المحلي في قطاع الصناعات الصيدلانية؛ وملاحظة المنحى التصاعدي في المنتجات من اللوازم الطبية والأدوية ذات الصنع المحلي مع تقليل فاتورة الاستيراد والتبعية للخارج في هذا الجانب؛
- المراقبة الدورية والتأطير المحكم لقطاع التجارة الخارجية، وهذا من خلال استخدام قائمة لرخص الاستيراد، والعمل على تحينها بشكل مستمر يراعي حاجة السوق الوطنية والطلب المحلي من جهة، ومستويات الإنتاج من جهة أخرى، بما يخدم إنتاجية القطاعات المحلية مع تشجيع منحى التصدير وتنويعه، مع المضي فعليا نحو استحداث مناطق حرة ونقاط للتوزيع والمبادلات التجارية والمقايضة مع دول الجوار كبعد إفريقي وإقليمي اقتصادي له خصوصية مهمة بالنسبة للاقتصاد للجزائري بصفتها بوابة قارة إفريقيا.

أما بقية مؤشرات حساب التنويع الاقتصادي فهي كالتالي: (بللعما و بن عبد الفتاح، 2020، الصفحات 12-13)

- مؤشر طريقة التغير الهيكلي وتدل عليها نسبة إسهامات القطاعات المختلفة في الناتج الإجمالي؛
- مؤشر درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط؛

- مؤشر تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة؛
- مؤشر تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها؛
- معدل التوزيع القطاعي للقوى العاملة؛
- نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي؛
- مؤشر توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص.

7. مسار الاقتصاد الجزائري لتطبيق برامج الاستثمار نحو تحقيق الإقلاع الاقتصادي:

يهدف تحقيق الإقلاع الاقتصادي الصحيح لجعل الاقتصاد الجزائري يتمتع بالتنويع المطلوب وبمعدلات متزايدة في مستويات الإنتاج؛ وفي بداية الألفية الجديدة ومع الاستقرار الاجتماعي المحقق والارتفاع المتواصل في أسعار الطاقة شجع الجزائر على تطبيق خطط تنموية كبرى من خلال عدة برامج تمثلت في: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 وبرغم ذلك شهد الاقتصاد الجزائري عدة هزت بسبب تأثره بمختلف الأزمات العالمية منها أزمة الرهن العقاري لسنة 2007 وأزمة تهاوي أسعار النفط بداية بـ 2014 وهو ماجعله يتبنى برنامج جدي كتكملة لمختلف الإصلاحات التي طبقها سابقا كاقتراح سمي بالنموذج الخماسي للتنمية 2015-2019، باختصار تميزت هذه المراحل بما يلي:

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية كتكملة لبقية البرامج السابقة المعتمدة منذ بداية الألفية الثالثة بالجزائر، والساعي أساسا لمحاولة التجسيد الفعلي للانطلاقة الصحيحة للاقتصاد الوطني، وهذا من خلال ضبط وتهيئة مناخ الأعمال والاستثمار ومحاولات تعزيز الأمن الطاقوي وحماية البيئة بتطبيق رؤية جديدة قائمة على فكرة محاور الاقتصاد الأخضر، وتتمثل أهم النقاط في هذا البرنامج في استمرارية دعم النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحققة وتقوية وتعزيز معالم الاقتصاد خاصة على مستوى القطاعات الثلاثية: الصناعة والفلاحة والخدمات (مشري و بقة، 2017، صفحة 40)، بحيث تم رصد مبلغ قدر بـ 22100 مليار دج لأجل تحقيق ما يلي:

- تحسين ظروف معيشة السكان خاصة في المناطق المعزولة والأرياف، والسعي المستمر لتحقيق معدلات نمو سنوية تقدر بـ 07%؛
- خلق بيئة خصبة وظروف جاذبة للأعمال وباعثة للاستثمار المحلي والأجنبي، مع العمل على تقليل بعض الإجراءات والقيود المتعارضة في الأهداف؛
- ترقية الكفاءات وتطوير أداء المورد البشري وتشجيعه، والرفع من مستوى وآليات التسيير، باعتبار المورد البشري المحرك الأساسي والديناميكي للتنمية الاقتصادية؛
- تطبيق معايير حوكمة التسيير ورفع كفاءة الأداء الإداري والعملياتي للمنشآت الهيكلية الكبيرة والمؤسسات الإستراتيجية، مع توفير كامل الآليات القانونية اللازمة والكفيلة للقيام بعمليات الرقابة والتدقيق المالي والمحاسبي؛
- تشجيع وتزكية استخدام التكنولوجيا، ومواصلة مرافقة ودعم للمؤسسات الناشئة والصغيرة المستحدثة؛
- عصرنة جهاز الإدارة الاقتصادية، وتشجيع وتوطيد العلاقة والشراكة بين الشركاء الاقتصاديين العموميين والخواص وبين المحليين والأجانب خدمة للاقتصاد الوطني؛
- تقديم المرافقة والدعم اللازمين لمختلف الأنشطة والمشروعات المدرة للقيمة المضافة بالاقتصاد الوطني؛

- تكييف وترشيد وتأطير أكثر صرامة في الإنفاق العمومي وتجسيد معايير الحوكمة في الأداء في المؤسسات العمومية والاقتصادية الوطنية.

برغم الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر وتعمق أزمة النفط التي ضربت الاقتصادي العالمي في سنة 2014 مما أثر بشكل مباشر على الإيرادات والموازنة العامة للدولة، وبالتالي له الأثر الواضح في البلورة الفعلية لبنود البرنامج الخماسي للتنمية 2014-2019 رغم اتباع سياسات للتقشف والترشيد في الانفاق العام وتجميد وتأجيل انطلاقة بعض الاستثمارات الكبرى، هذا ناهيك عن الاتجاه نحو الاستعانة بصندوق ضبط الموارد إلا أن تجسيد البرنامج لم يكتمل بالصورة المالئمة، وعرف تأخرا الى حين اصطدامه بتداعيات أزمة كوفيد 19، ومن جهة أخرى تجدر الإشارة أنه تم اعتماد برنامج اقتصادي تحت تسمية النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في سنة 2016 وآفاق 2030، يعتمد فيه على مدد قصير المدى ومتجددة للسياسة المالية المنتهجة بالجزائر خلال المسار 2016-2019 من ناحية، وعلى منظور وإستراتيجية بعيدة المدى تصل آفاقها لسنة 2030 كخطة للتنويع والتحول الاقتصادي من ناحية أخرى (حبيب و زقرير، 2018، صفحة 120)، بحيث يستند هذا البرنامج على مجموعة من الإجراءات والإصلاحات الرامية بالأساس إلى محاولة التطبيق الواقعي لسبل التنويع الاقتصادي بالجزائر، ومحاولة الخروج النهائي من التبعية الكاملة على قطاع المحروقات، وبالتالي تنويع وتحويل توليفة البنية الاقتصادية بالجزائر من جهة، وتطبيقا للرؤية المستحدثة ولسياسة مدونة الموازنة الجديدة من جهة أخرى (يسلي، 2021، صفحة 127)، سعى البرنامج الجديد وكرؤية مستقبلية وإستراتيجية استشرافية حينها وتحقيقا للأهداف التالية(Ministere de Finance, 2016, p. 02) :

- الرفع من الإيرادات المالية حصلة عن طريق الجباية العادية مع توجيه الجزء الأكبر منها لتغطية النفقات العامة؛
- تحجيم أثر العجز في الخزينة العمومية بشكل تدريجي إلى حدود سنة 2019؛
- وضع وضبط خطة تراكمية للموارد المتاحة الجديدة وضخها كجرعة إضافية من السوق المحلية.

8. **دراسة وتحليل لإمكانيات الاقتصاد الجزائري في ظل الميل والرغبة نحو تجسيد الانطلاق الاقتصادي خلال الفترة 2022-2024:**

بعد بداية سنة 2022 وظهور بوارد بداية التعافي التدريجي من أزمة كورونا "كوفيد 19"، والتي كان لها الأثر الواضح على سيرورة الاقتصاد الجزائري؛ فالمحلل للاقتصاد الجزائري يرى ويشعر بمجهدات وبوادر ايجابية من أجل تحقيق المسار الصحيح نحو الإقلاع والانطلاق الاقتصادي، فالواقع الاقتصادي المعاش حاليا ومختلف التحديات الاقتصادية المطروحة ومع أيضا مختلف الرهانات التي فرضتها وتفرضها مختلف التغيرات الإقليمية والدولية الاقتصادية المتتالية خاصة منها مختلف الصراعات والأزمات الاقتصادية، والارتباط الحصري للاقتصاد بالجزائر بقطاع الطاقة التقليدية؛ كل هذا وضعه تحت طائلة وجوب تحقيق الإقلاع الاقتصادي وتجسيد فكرة التنويع بمنحى متزايد نحو التجسيد الحقيقي للانطلاق الاقتصادي بهدف وضع اللبنات الأولية للتنويع الاقتصادي وبلورته منذ بداية الألفية الثالثة، ومع ذلك نلحظ ضعف منحى التنويع الاقتصادي أو بالأحرى تحقيق تنويع قفزات بوتيرة ضيقة وبمجالات محددة وبشكل متفاوت من قطاع لآخر مقارنة بالقدرات والإمكانات المتوفرة، لكن المؤشرات الإيجابية تقول بإمكانية وجود آفاق للتحول نحو تجسيد الإقلاع الاقتصادي الحقيقي بالجزائر تفسرها المساعي الحثيثة في محاولة السلطات في كسر الاتكالية الكاملة والمفرطة على قطاع الطاقة التقليدية في تمويل النفقات بالموازنة العامة، خاصة مع الفكر والتوجه الجديد لمفهوم اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة

والصغيرة، الداعم والحاضن للمؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، ومرافقة رواد المال والأعمالفي مجال تكوين وإنشاء للمؤسسات الناشئة StartUp بعدة قطاعات؛ بدأ الاقتصاد الجزائري يعرف نوعا من الديناميكية والحركية القائمة بالأساس على خلق القيمة المضافة والمساهمة في تراكمية رأس المال والثروة، وعليه فمن خلال خلقلحاضنات الأعمال التكنولوجية Business And TechnologyIncubator ولمراكز تطوير المقاولاتية ومراكز دعم التكنولوجيا، خاصة منها في مجال قطاع الخدمات والنقل والتجارة، إلتنويع الاقتصادي الم ، حقق حاليا، والذي،يوحي حسب المؤشرات النظرية الأولية إلى إمكانية اتساعه تدريجياليمس مجالات عدة،يفسر مظاهر الإقلاع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2022 إلى والسداسي الأول من سنة 2024، حيث أن إشكالية أي اقتصاد ريعي والتي الجزائر منها هي في الركون إليه بصفة دائمة، وانتظار ارتفاع وانتعاش الأسعار مستقبلا، مع الاستسلام لمعطيات سوق النفط والطاقة العالمي، ومحاولة إيجاد حلول دون الاهتمام أو السعي الأكبر نحو خلق طاقوإيجاد مصادر تمويلية ورأسمالية خلاقة للثروة بدل الاعتماد الم ، فرط على عائدات المحروقات، ومن ثم بناء اقتصاد متنوع ومنتج خارج المحروقات، ويكون ذلك من خلال مايلي: (بوطلاعة و بن دبيش، 2018، الصفحات 306-308)

- الاهتمام أكثر بقطاع الخدمات خاصة مجال السياحة والفندقة؛ حيث يعتبر قطاع السياحة مصدر مباشر وجد هام للعملة الأجنبية ورفع الطلب على العملة المحلية، وبالتالي دعم احتياطي الصرف، فالجزائر تملك طاقات سياحية كبيرة ومتنوعة سواء أكانت طبيعية وجغرافية، وكذا موروث ثقافي غزير تجعلها مقصد للكثير من السياح الأجانب، والتي ، تساهم في توفير التمويل اللازم للاقتصاد الوطني خارج المحروقات، وخلق لمناصب عمل مباشرة وغير مباشرة؛
- تنمية وتطوير أداء القطاع الصناعي خاصة في جانبه المتعلق بالصناعات الخفيفة وزيادة دعم المؤسسات الناشئة و الصغيرة، بحيث يعتبر قطاع الصناعة من الدعائم الرئيسية لاقتصاديات الدول بهدف إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وهذا لما توفره من خلق لمناصب الشغل وتوفير الحاجات الضرورية والمختلفة، ومساهمته الفعالة والكبيرة في تنويع مصادر الدخل عن طريق تعزيز ورفع منحى التصدير وتنشيط للتجارة الخارجية، وهنا وجب على الجزائر الاستثمار في مجال قدراتها كتطوير قطاع الصناعات التحويلية الغذائية و الطبيبة وشبه الطبية والصناعات الكيميائية وغيرها، لكن يبقى هذا القطاع في حاجة لدعم أكبر وتنويع شامل حتى يكون له الأثر في الخزينة أكبر وفي الاقتصاد عموما، مع إلزامية ضبط خطط وإستراتيجية صناعية شاملة تأخذ بالأساس خصوصية الاقتصاد الجزائري مع السعي الدائم في إعادة تأهيله بما يتيح توسيع للاستثمارات العمومية والخاصة، وتهيئة كل الظروف لجذب الاستثمارات الأجنبية، طبقا وفق أطر قانونية مضبوطة تتسم بالثبات والوضوح، وفي مناخ أعمال يتميز بالشفافية والتنافس الحقيقي، تحت إدارة تتوفر على كل مقومات التسيير الحكيم والمرونة الكافية، كما وجب تشجيع أكثر للطاقات المختلفة و مرافقة الابتكارات وتطوير العنصر والمورد البشري، و تطبيق سياسة استغلال مخابر وحمراكز البحث والمؤسسات الجامعية والتكوينية في تقديم اللبنة الأساسية لهذا القطاع، بالموازاة مع ذلك ايلاء وتوفير الدعم الكاف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دعم لنشاط المقاولاتية لاعتبارها اللبنة الأساسية للقطاعات المختلفة؛
- جذب المزيد من الاستمارات الأجنبية المباشرة وقبلها تحسين المناخ الاستثماري، وهذا ما سعت له الجزائر بتوفرها على قاعدة أساسية من النصوص القانونية المسيرة للاستثمار، وهذا إدراكا منها الدور الذي تلعبه هذه الاستثمارات من خلق القيمة المضافة، وتنويع القاعدة الاقتصادية ،شكلة للثروة للتقليص من حدة التقلبات، غير أن الم ، لاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية في غير قطاع المحروقات يبقى نوعا ما محدودا، وعليه وجب إيجاد وتوفير المكانيزمات اللازمة لرفعه

ومرافقته بما يخدم الاقتصاد الوطني وليس العكس، مع وجوب محاربة الفساد وعصرنة النظام المالي والبنكي والخدمي والاستقرار القانوني والتشريعي؛

- توفير الدعم الكاف واللازم لقطاع الفلاحة لتحقيق الأمن الغذائي لما تمتلكه الجزائر من تنوع في المناخ وتوفر لقاعدة أرضية خصبة قادرة على خلق عديد مناصب الشغل والمساهمة الكبيرة في الناتج الإجمالي، وفي خلق تمويل إضافي خارج المحروقات يدعم الموارنة العامة للدولة، ويكون عن طريق تشجيع التصدير من خلال إنشاء أقطاب فلاحيه،متخصصة بامتياز، وجعلها قاطرة متميزة إقليميا ولما عالميا كالتخصص في انتاج وتصدير التمور ومحاصيل الزيتون والبطاطس وقصب السكر وغيرها، كل هذا يساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود.
- اقتراح إنشاء صندوق ثروة سيادي جديد – خاص بتمويل المشاريع الإنتاجية خارج المحروقات -، بحيث يعتبر امتلاك صندوق سيادي لدعم برامج التنويع بعيدا عن المحروقات شيء هام ومحفز، فقد اتبعت أغلب الدول النفطية مسارين؛ الأول توفير جزء من العائدات النفطية لتمويل المشاريع القاعدية وتحسين البنية التحتية، والجزء الثاني لتمويل القطاعات الإنتاجية الخلاقة للثروة، وهو ما حاولت الجزائر فعله بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات أو الموارد، والذي يبقى في حاجة لدعم أكثر وتسيير أكثر فعالية لتحقيق الغاية منه، وهو تنويع مصادر تمويل الاقتصاد بعيدا عن صادرات المحروقات بما يخلق توازن في الميزان التجاري بين المنتجات العادية والنفطية كمرحلة أولية، كما يمكن للجزائر إنشاء صندوق آخر يوجه للتنويع الاقتصادي وتمويل التنمية، حيث تكون مهمته الحصرية والأساسية دعم المشاريع خارج المحروقات دون غيرها، وقياس أثره على الاقتصاد الوطني ومتابعته، ويعمل على تمويل مثلا: قطاعات التكنولوجيا والاتصالات وصناعة الطائرات والبواخر وقطاعات الخدمات والمالية؛

9. خاتمة:

بعد هذه الدراسة المختصرة والتي كانت تحت عنوان الاقتصاد الجزائري: حتمية الانطلاقة الصحيحة نحو تحقيق التنويع الاقتصادي في ظل التحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية – دراسة تحليلية خلال الفترة 2014-2024 -، وبرغم ما جسد تبقى الوضعية الاقتصادية الحالية تشير إلى وجود اجتهاد كبير ومتواصل لتحقيق الانطلاقة الاقتصادية الصحيحة بالجزائر، ولو بنسبة مقبولة من خلال مجمل البرامج المعتمدة منذ بداية الألفية الثالثة، ولأجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي في القطاعات غير النفطية بالجزائر استخلصنا النتائج التالية:

- خاصية الاقتصاد الجزائري أنه ريعي بامتياز مع بعض التنويع في المنتجات الفلاحية والصناعات الخفيفة؛
- توجه الاقتصاد الجزائري نحو تدعيم المؤسسات الناشئة والصغيرة الابتكارية في التكنولوجيا والاتصال؛
- مواصلة سياسة دعم القطاع الخدمي والسياحي بالجزائر كآلية جديدة لتحقيق مداخيل خارج المحروقات؛
- سعي الجزائر بربط المحيط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال إنشاء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كهيئة مرافقة واستشارة داعمة لمتطلبات تحقيق الإقلاع والتنويع الاقتصادي؛
- ضبط وإعادة خارطة العقارات الصناعية والأراضي الفلاحية وتوجيهها بما يخدم القطاعات المنتجة؛
- المرافقة العلمية والمادية لقطاع الفلاحة والزراعة لمحاولة تحقيق الأمن الغذائي، من خلال التنويع في المنتجات وضبط للموارد المتاحة في مجال المنتجات ذات البعد الاستراتيجي ومحاولة اختراق الأسواق العالمية بالمنتجات المتخصصة وفق أقطاب إنتاج متخصصة محليا؛

- ولوج مجال الصناعة الصيدلانية وشبه الصيدلانية بما يكفل تغطية نسبية لبعض الحاجات في هذا المجال؛
- التعديلات القائمة على بعض القوانين المسيرة للنشاط والاستثمار عموما وإدخال نسبة الانجاز والإدماج الوطني للمنتجات المحلية في بعض الصناعات كشرط أساسي لانطلاق هذه الأنشطة يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني؛
- تعزيز القدرات التصديرية للبلاد وفي نفس الاتجاه التأطير الكلي لأنشطة الاستيراد بما يخدم المنتج المحلي وفق مقاربة ما ينتج محليا ويغطي السوق الوطنية لا يستورد؛
- التحضير للشروع في عملية الصناعات البيوكيميائية وتحويل النفط الخام ومشتقاته وتحقيق الأمن الطاقوي من البنزين وغيره للبلاد، مع السعي المتواصل للاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة والصديقة للبيئة؛
- محاربة الفساد بشتى أنواعه ومحاولة وضع طريق استشرافي تدريجي لعوائد البلاد خارج المحروقات.

التوصيات:

بهدف تحقيق الإقلاع الاقتصادي الصحيح وتجسيد التنويع الاقتصادي الدائم بالجزائر وجب الاهتمام بما يلي:

- تشجيع الإنتاج المحلي من خلال المرافقة الدائمة والدعم الكافي للمؤسسات الناشئة والصغيرة والمتخصصة في مجال التكنولوجيا الحديثة وإعادة ضبط آليات عمل صندوق دعم المؤسسات؛
- هيكلة النظام البنكي والمالي خاصة بالنسبة لشبكة البنوك العمومية، وتوضيح أعمق ودقيق لتطبيقات وتقنيات الصيرفة الإسلامية بما يخدم الاقتصاد، ويسهم في حشد الثروة وإعادة توجيهها بما يكفل تمويل التنمية والتنويع الاقتصادي؛
- تشجيع الاستثمارات الخاصة والأجنبية بما يخدم الاقتصاد من مبدأ رابح رابح اقتصاديا؛
- رسم قواعد تشريعية وتنظيمية تتسم بالثبات وتتماشى وسبل الشفافية واحترام القانون من الجميع ومحاربة كل أشكال الفساد، وإصدار القوانين الجاذبة والمرافقة للاستثمار والداعمة لا الطاردة له؛
- المضي في انجاز أقطاب متخصصة في مجال السياحة والخدمات، وكذا أقطاب فلاحية متخصصة في منتجات معينة والاستثمار أكثر في عملية تربية المائيات والتوجه نحو التصدير في هذه الشعبة الهامة؛
- تطبيق مقومات الحوكمة في تسيير المال العام وتوجيهه نحو أنجع استعمال في المؤسسات العمومية الاقتصادية والوطنية؛
- التوسع والاستثمار في مجالات استغلال الطاقات المتجددة المتوفرة بالبلاد؛
- تطبيق اللامركزية أكثر في مجالات الرقابة ومنح رخص الاستثمار المحلي؛
- السعي لخلق أسواق إقليمية وجهوية وأماكن تبادل حر متخصصة، والتي تعتبركدعامة أساسية للاقتصاد الوطني باعتبار الجزائر مدخلا مهما وبوابة لقارة إفريقيا؛
- بهدف تحقيق الانطلاقة الاقتصادية الفعالة والمستمرة والتنويع الاقتصادي خارج المحروقات وجب تحجيم نسب وأنواع الجباية الضاغطة على الإنتاج المحلي، وتعويضها بنوع آخر من الجباية، ويكون من خلال توسيع الوعاء الضريبي وليس معدل الضريبة.

10. قائمة المراجع:

1. D Mallaye ،T.U Yogo و ،G.T Timba .Oil Rent And Inequality In Developing Economies: Are They Friends Or Foes ؟idib.
2. J.D Sachs ،A.M Warner .(1995) .Natural Resource Abundance And Economic Growth .Cambridge: NBER working parer series n.5398 °
3. M F Ministere de Finance .(2016) .Le NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE), Juillet .République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de Finance.
4. W.W ROSTOW .(1959) .The Stages of Economic Growth .The Economic History Review, Vol 12 (01. (
5. أسماء بللعما، ودحمان بن عبد الفتاح. (2020). سياسات التنويع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط - دراسة حالة الجزائر -. مجلة الاقتصاد والبيئة - جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، الصفحات 8-32.
6. الهادي صادق. (2014). دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية- دراسة مقارنة بين الجزائر والترويج 2000-2012. ولاية سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
7. بشير هادي عودة الطائي. (2021). دور و أهمية التنويع الاقتصادي في العراق: الشروط و آليات القياس دراسة كمية السنوات 2003-2019. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا - جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الصفحات 47-64.
8. تهنان يسلي. (2021). أثر جائحة فيروس كورننا على مسار التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة تحليلية للمؤشرات الاحصائية للفترة 2000-2020. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 27 ، الصفحات 123-142.
9. جلال خشيب. (2014). مفهوم الانطلاق الاقتصادي وسمات النمو الاقتصادي. شبكة الألوكة الثقافية، ادارة واقتصاد.
10. حادة مدوري، و محمد مكيدش. (2021). علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2019. دفاتر - جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان ، الصفحات 423-435.
11. حكيم بوحرب. (2021). دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي قي الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي. الباحث الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01 ، الصفحات 415-433.
12. رانية حفاظ، و زحل حفاظ. (2017). دراسة تحليلية تقييمية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات بالجزائر. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة - جامعة الحاج لخضر - باتنة 1- ، الصفحات 426-453.
13. عبد الرحمان بن سانية. (2015). الإقلاع الاقتصادي والحاجة إلى قيم نهضوية - الاقتصاد الصيني نموذجا -. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01 ، الصفحات 789-808.
14. علي لحول، محمد عبد الغني كرار، و نسرين بن ديمة. (2021). التنويع الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020. مجلة دفاتر اقتصادية - جامعة زيان عاشور الجلفة ، الصفحات 149-164.
15. فاطمة الزهراء طلحاوي، و محمد مدياني. (2016). أثر تنويع القاعدة الانتاجية على النمو الاقتصاديفي جنوب افريقيا. مجلة التكامل الاقتصادي - جامعة أحر دراية بأدرار ، الصفحات 143-167.
16. كريمة حبيب، و عادل زقرير. (2018). اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو آفاق 2030. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 05 ، الصفحات 112-129.
17. لامية مشوك. (2018). سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة 2011-2014. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 10 ، الصفحات 609-632.
18. محمد الناصر مشري، و الشريف بقة. (2017). تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر - دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015. مجلة الاقتصاد الاسلاميالعالمية، 02 .
19. محمد بوطلاعة، و نعيمة بن دبيش. (2018). ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط - امكانية الاستفادة من تجارب دولية -. مجلة البشائر الاقتصادية - جامعة بشار - بتصرف ، الصفحات 296-313.
20. ناصر بوشارب، و راضية اسمهان خزاز. (2019). انعكاسات سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2019 على التشغيل والبطالة في الجزائر. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01 ، الصفحات 115-132.
21. نبيلة نوي. (2018). التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية - دراسة حالة الجزائر -. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية - العدد الاقتصادي - جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الصفحات 180-194.